الأمم المتحدة

A/C.2/77/L.56

الجمعية العامة

Distr.: Limited
15 November 2022
Arabic
Original: English

الدورة السابعة والسبعون

اللجنة الثانية

البند 24 من جدول الأعمال

التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية

مشروع قرار مقدم من نائب رئيسة اللجنة، عبد الرحمن عبد العزيز فهد آل ثاني (قطر)، استنادا إلى مشاورات غير رسمية بشأن مشروع القرار A/C.2/77/L.25

التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها 178/65 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2010 و 220/66 المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2011 و 228/67 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2012 و 233/68 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2013 و 240/69 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2014 و 223/70 المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2015 و 245/71 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2016 و 238/72 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2017 و 253/73 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2018 و 242/74 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2019 و 235/75 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2020 و 222/76 المؤرخ 17 كانون الأول/ديسمبر 2021،

وإذ تعيد تأكيد قرارها 1/70 المؤرخ 25 أيلول/سبتمبر 2015، المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، الذي اعتمدت فيه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، وإذ تعيد تأكيد التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة بالكامل بحلول عام 2030، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة – الاقتصادي والاجتماعي والبيئي – على نحو متوازن ومتكامل، وبالاستناد إلى الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم يُنفّذ من تلك الأهداف،

211122 211122 22-25853 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وإذ تعيد أيضا تأكيد قرارها 313/69 المؤرخ 27 تموز/يوليه 2015 بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وتدعمُها وتكملُها وتساعد على توضيح سياق غاياتها المتصلة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، وتعيد تأكيد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحدي التمويل وتهيئة بيئة مؤاتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروحٍ من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

وإذ تشير إلى إعلان مؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي[1]، وخصوصا مبادئ روما الخمسة المتعلقة بالأمن الغذائي العالمي المستدام، وإذ تلاحظ إعلان روما عن التغذية[2]، وإطار العمل[3] الذي يوفر مجموعة من خيارات السياسة العامة والاستراتيجيات الطوعية لتستخدمها الحكومات، حسب الاقتضاء، اللذين اعتمدا في المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية المعقود في روما من 19 إلى 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2014،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية[4]، وجدول أعمال القرن 21[5]، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن 21[6]، وإعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة[7] وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ التنفيذية)[8]، وتوافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية[9]، والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام 2005[10]، وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية: الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري[11]، وبرنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نموا[12] للعقد 2022-2031، وبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2014-2024[13]، وإجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)[14]،

---

(1) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الوثيقة WSFS 2009/2.

(2) منظمة الصحة العالمية، الوثيقة EB 136/8، المرفق الأول.

(3) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(4) *تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، 3-14 حزيران/يونيه 1992*، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار 1، المرفق الأول.

(5) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(6) القرار دإ-2/19، المرفق.

(7) *تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، 26 آب/أغسطس - 4 أيلول/سبتمبر 2002* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار 1، المرفق.

(8) المرجع نفسه، القرار 2، المرفق.

(9) *تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، 18-22 آذار/مارس 2002* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار 1، المرفق.

(10) القرار 1/60.

(11) القرار 239/63، المرفق.

(12) القرار 258/76، المرفق.

(13) القرار 137/69، المرفق الثاني.

(14) القرار 15/69، المرفق.

وإذ تعيد تأكيد اتفاق باريس[15]، وإذ تشجع جميع أطرافه على تنفيذه تنفيذا تاما وتشجع الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ[16] التي لم تودع بعد صكوكها للتصديق عليها أو قبولها أو الموافقة عليها أو الانضمام إليها، حسب الاقتضاء، على أن تقوم بذلك في أقرب وقت ممكن،

وإذ تبرز أوجه التآزر بين تنفيذ خطة عام 2030 واتفاق باريس، وإذ تلاحظ بقلق الاستنتاجات العلمية الواردة في مساهمات الأفرقة العاملة الأول والثاني والثالث في تقرير التقييم السادس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، المعنونة *تغير المناخ 2021: أساس العلوم الفيزيائية*، و*تغير المناخ 2022: آثار تغير المناخ والتكيف معه وقابلية التأثر به*، و*تغير المناخ 2022: التخفيف من آثار تغير المناخ*، وفي التقارير الخاصة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، المعنونة *الاحترار العالمي بمقدار 1,5 درجة مئوية، والمحيطات والغلاف الجليدي في ظل مناخ متغير، وتغير المناخ والأراضي*،

وإذ ترحب بعقد قمة العمل المناخي التي دعا إلى عقدها الأمين العام في 23 أيلول/سبتمبر 2019، وإذ تُحيط علما بالمبادرات والالتزامات المتعددة الشركاء التي قدمت خلال القمة، وإذ تُحيط علما أيضا بقمة الشباب بشأن المناخ التي عقدت في 21 أيلول/سبتمبر 2019، وإذ تلاحظ الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التي عقدت في شرم الشيخ، مصر، في الفترة من 6 إلى 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2022،

وإذ ترحب أيضا بمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي انعقد في بوينس آيرس في الفترة من 20 إلى 22 آذار/مارس 2019، وبوثيقته الختامية[17]، وإذ تسلم بالدور الهام الذي يؤديه التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في تعزيز شراكات فيما بين البلدان النامية تؤدي إلى إنهاء الفقر والجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية، وإلى تعزيز الزراعة المستدامة،

وإذ ترحب كذلك بمؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة، الذي عقد في نيويورك يومي 24 و 25 أيلول/سبتمبر 2019، بشأن التأهب لعقد من العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة، وكذلك بالدعوة إلى تنظيم الوقفات الخاصة بأهداف التنمية المستدامة، في سياق الأسبوع الرفيع المستوى للجمعية العامة، وإذ تحيط علما *بتقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي لعام 2019* وطبعات الأعوام 2020 و 2021 و 2022 من *تقرير أهداف التنمية المستدامة*،

وإذ تعيد تأكيد الخطة الحضرية الجديدة، التي اعتمدت في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)، الذي عقد في كيتو في الفترة من 17 إلى 20 تشرين الأول/أكتوبر 2016[18]، وإذ تعيد أيضا تأكيد أهمية تعزيز إدماج الأمن الغذائي والاحتياجات التغذوية لسكان المناطق الحضرية، لا سيما فقراء المناطق الحضرية، في التخطيط الحضري وتخطيط الأراضي، من أجل

(15) اعتمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في الوثيقة FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر 1/م أ-21.

(16) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1771, No. 30822.

(17) القرار 291/73، المرفق.

(18) القرار 256/71، المرفق.

القضاء على الجوع وجميع أشكال سوء التغذية، وكذلك تعزيز تنسيق سياسات الأمن الغذائي والزراعة المستدامَين في المناطق الحضرية والمناطق المحيطة بها والمناطق الريفية،

وإذ تعيد أيضا تأكيد أهمية دعم خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063، وخطة عمله العشرية، باعتبارهما إطارا استراتيجيا لضمان إحداث تحوّل اجتماعي واقتصادي إيجابي في أفريقيا في غضون السنوات الخمسين القادمة، وبرنامجه الخاص بالقارة الوارد في قرارات الجمعية العامة بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والمبادرات الإقليمية مثل البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا،

وإذ تشير إلى الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن مكافحة داء السل، المعقود في نيويورك في 26 أيلول/سبتمبر 2018، ونتائجه[19]، والاجتماع الثالث الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها، المعقود في نيويورك في 27 أيلول/سبتمبر 2018، وبالإعلان السياسي الصادر عنه[20]، وجلسة التحاور الرفيعة المستوى بشأن مقاومة مضادات الميكروبات، التي عقدت في نيويورك في 29 نيسان/أبريل 2021، وخطة عمل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بشأن مقاومة مضادات الميكروبات للفترة 2021-2025، فضلا عن القرار 2019/6 المؤرخ 28 حزيران/يونيه 2019 الصادر عن مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بشأن مقاومة مضادات الميكروبات[21]، وإذ تشير إلى تقرير فريق التنسيق المخصص المشترك بين الوكالات المعني بمقاومة مضادات الميكروبات لعام 2019،

وإذ تعرب عن القلق لأن وتيرة تنفيذ الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة ونطاق تنفيذه الحاليين من غير المرجح أن يشجعا على إحداث التغيير التحولي اللازم، وأن الغايات المندرجة تحت هذا الهدف لن تتحقق في أجزاء كثيرة من العالم، وإذ تدعو إلى بذل المزيد من الجهود لإحداث التغيير التحولي اللازم،

وإذ تعرب عن القلق أيضا لأن الأسباب المتعددة والمعقدة لأزمات الغذاء التي تحدث في مناطق مختلفة من العالم وتؤثر في البلدان النامية، ولا سيما البلدان المستوردة الصافية للأغذية، وآثارها في الأمن الغذائي والتغذية تُوجب على الحكومات الوطنية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمجتمع الدولي التصدي لها على نحو شامل ومنسق في كل من الأجل القصير والمتوسط والطويل، وإذ تكرر التأكيد على أن الأسباب الجذرية لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية هي الفقر، وتزايد التفاوت، وعدم الإنصاف، والافتقار إلى سبل الحصول على الموارد وفرص توليد الدخل، وجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وآثار تغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي، والكوارث والنزاعات والتوترات الجيوسياسية، وإذ لا يزال يساورها القلق مما قد يمثله التقلب المفرط في أسعار الغذاء من تحد خطير لمكافحة الفقر والجوع وللجهود التي تبذلها البلدان النامية لتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما تلك المتعلقة بالقضاء على الجوع وجميع أشكال سوء التغذية، وإعمال الحق في الغذاء الكافي،

(19) القرار 3/73.

(20) القرار 2/73.

(21) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الوثيقة C 2019/REP، التذييل جيم.

وإذ تشير إلى خطة الأمم المتحدة الاستراتيجية للغابات للفترة 2017-2030[22]، وإذ تحيط علما بإعلان سول بشأن الغابات، المعتمد في 6 أيار/مايو 2022 في مؤتمر الحراجة العالمي الخامس عشر، واللذين يسلم كلاهما بأن الغابات توفر منتجات ضرورية وخدمات أساسية للنظم الإيكولوجية، مثل الخشب والغذاء والوقود والعلف والمنتجات غير الخشبية والمأوى، فضلاً عن الإسهام في حفظ التربة والمياه والهواء النقي، وبأن الإدارة المستدامة للغابات والأشجار خارج نطاق الغابات أمرٌ حيوي لتنفيذ خطة عام 2030 على نحو متكامل، وبأن الغابات والإدارة المستدامة للغابات تحولان دون تدهور الأراضي والتصحر وتحدّان من أخطار حدوث الفيضانات والانهيارات الأرضية والانهيارات الثلجية والجفاف والعواصف الغبارية والعواصف الرملية والحرائق وغيرها من الكوارث، وإذ تشدد في هذا الصدد على دور جميع أنواع الغابات، بما في ذلك الغابات الشمالية والمعتدلة والمدارية، في توفير الأمن الغذائي والتغذية،

وإذ تشير أيضا إلى الدورات السابعة والأربعين والثامنة والأربعين والتاسعة والأربعين للجنة الأمن الغذائي العالمي، التي عقدت في روما في الفترة من 8 إلى 11 شباط/فبراير 2021، وفي 4 حزيران/يونيه 2021، وفي الفترة من 11 إلى 14 تشرين الأول/أكتوبر 2021، على التوالي، وإذ تحيط علما بالنتائج الرئيسية التي انتهت إليها، وإذ ترحب باعتماد اللجنة المبادئ التوجيهية الطوعية بشأن المنظومات الغذائية والتغذية وتوصيات السياسة العامة المتعلقة بنهج الزراعة الإيكولوجية وغيرها من النهج الابتكارية إزاء الزراعة المستدامة والمنظومات الغذائية التي تعزز الأمن الغذائي والتغذية،

وإذ تحيط علما بالدورة الخمسين للجنة الأمن الغذائي العالمي المعقودة في روما في الفترة من 10 إلى 13 تشرين الأول/أكتوبر 2022، وإذ تتطلع إلى اعتماد تقريرها النهائي، بما في ذلك توصيات السياسة العامة المتعلقة بتشجيع مشاركة الشباب وعملهم في الزراعة والمنظومات الغذائية من أجل الأمن الغذائي والتغذية،

وإذ تحيط علما أيضا بالمناسبة الخاصة الرفيعة المستوى التي كان موضوعها "حان وقت العمل معا: تنسيق الاستجابات السياساتية لأزمة الغذاء العالمية"، والتي اشترك في عقدها رئيس الجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين ورئيس لجنة الأمن الغذائي العالمي في 18 تموز/يوليه 2022،

وإذ تحيط علما مع التقدير بمؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية لعام 2021 الذي عقد بدعوة من الأمين العام في 23 و 24 أيلول/سبتمبر 2021، وكذلك بالاجتماع السابق لمؤتمر القمة الذي عقد في روما في الفترة من 26 إلى 28 تموز/يوليه 2021، وإذ تلاحظ موجز الرئيس وبيان العمل بشأن مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية، اللذين أصدرهما الأمين العام،

وإذ تحيط علما بإعلان ماتيرا بشأن الأمن الغذائي والتغذية والمنظومات الغذائية الذي اعتمدته مجموعة العشرين،

وإذ ترحب بالقرار 2019/7 المؤرخ 28 حزيران/يونيه 2019 الصادر عن مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والمعنون "إدماج نُهج الزراعة المستدامة على نحو أكبر، بما في ذلك الزراعة

(22) انظر القرار 285/71.

الإيكولوجية في أنشطة التخطيط المستقبلية لمنظمة الأغذية والزراعة"[23]، وإذ تسلم بأن الزراعة الإيكولوجية هي نهج من النهج الأخرى الكفيلة بالإسهام في توفير الغذاء على نحو مستدام للسكان المتزايدة أعدادهم،

وإذ تحيط علما ببدء برنامج المنظومات الغذائية المستدامة ضمن إطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة[24]، وهو مبادرة شاملة تهدف إلى الإسراع بالتحول صوب منظومات غذائية مستدامة،

وإذ تشجع الدول الأعضاء على تعزيز المسارات المبتكرة لتحقيق الاستهلاك والإنتاج المستدامين، وفقا لقرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 1/4 المؤرخ 15 آذار/مارس 2019[25]،

وإذ تشير إلى تفعيل مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نموا، الذي يساعد أقل البلدان نموا على تعزيز قدراتها في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار وعلى تشجيع تطوير منظومات الابتكار الوطنية والإقليمية، وتطوير القدرات من أجل إقامة الشراكات على صعيد التعاون في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار مع البلدان الأخرى في مختلف أنحاء العالم،

وإذ تلاحظ مع التقدير العمل الذي تضطلع به الهيئات والمنظمات الدولية المعنية، بما فيها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، والمركز المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية للتقنيات النووية في الأغذية والزراعة بشأن التنمية الزراعية وبشأن تحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وسلامة الأغذية،

وإذ تشير إلى إعلان الفترة 2016-2025 عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية، الذي يستند إلى إعلان روما عن التغذية وإطار العمل، وإلى دعوة منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية إلى تنفيذ برنامج عمل للفترة 2016-2025 يراعي الإسهامات المقدمة من أصحاب المصلحة المعنيين، بمن فيهم القطاع الخاص، والمجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، بواسطة آليات تنسيق مثل هيئة الأمم المتحدة للتغذية[26] ومنتديات شاملة لأصحاب المصلحة المتعددين مثل لجنة الأمن الغذائي العالمي،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها 239/72 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2017، الذي أعلنت فيه الفترة 2019-2028 عقدا للأمم المتحدة للزراعة الأسرية، مما يبرز دور الزراعة الأسرية في المساهمة في تنفيذ خطة عام 2030 وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية، وإلى قرارها 284/73 المؤرخ 1 آذار/مارس 2019، الذي أعلنت فيه الفترة 2021-2030 عقد الأمم المتحدة لإصلاح النظم الإيكولوجية، مما يبرز الدور الهام لإصلاح النظم الإيكولوجية، بما في ذلك النظم الإيكولوجية المنتجة، في تحقيق التنمية المستدامة،

---

(23) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الوثيقة C 2019/REP، التذييل دال.

(24) A/CONF.216/5، المرفق.

(25) UNEP/EA.4/Res.1.

(26) انظر https://unnutrition.org/.

وإذ تحيط علما بتنظيم المنتدى العالمي الأول لعقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية (2019-2028) الذي استضافته على الإنترنت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية في الفترة من 19 إلى 22 أيلول/سبتمبر 2022، وإذ ترحب بالالتزامات التي تعهدت بها الحكومات بدعم الزراعة الأسرية وتنفيذ العقد من خلال جهود شاملة، بما في ذلك اعتماد 11 حكومة خطط عمل وطنية للزراعة الأسرية، وإذ تسلم بأن نحو 40 حكومة تقوم أيضا بوضع خطط عملها الوطنية،

وإذ تؤكد مجددا أن الزراعة ما زالت قطاعا رئيسيا وأساسيا للبلدان النامية، وإذ تلاحظ أهمية العمل على إزالة جميع أشكال النزعة الحمائية،

وإذ تقر بأهمية تشجيع الزارعة والأعمال الزراعية المستدامة، التي ستسهم في نُظم الإنتاج الغذائي المستدام وحفظ التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية، وستساعد في القضاء على الجوع وسوء التغذية،

وإذ تؤكد أن للمياه أهمية حيوية في تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر والجوع، وأن مسائل المياه والطاقة والأمن الغذائي والتغذية مترابطة، وأن المياه لا غنى عنها للتنمية البشرية ولصحة الإنسان ورفاهه،

وإذ تلاحظ بقلق النتائج التي توصل إليها تقرير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة الأول عن حالة التنوع البيولوجي للأغذية والزراعة في العالم لعام 2019 والمنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، وإذ تضع في اعتبارها أن القطاع الزراعي يعتمد اعتمادا شديدا على التنوع البيولوجي ومكوناته، وكذلك على وظائف وخدمات النظم الإيكولوجية التي ترتكز على التنوع البيولوجي، وأن هذه القطاعات تؤثر أيضا في التنوع البيولوجي بطرق مباشرة وغير مباشرة شتى، كما هو مسلم به في إعلان كانكون بشأن تعميم حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام من أجل تحقيق الرفاهية[27]،

وإذ تنوه بالعمل الذي أنجزته الشراكة العالمية من أجل التربة خلال العقد الماضي للتوعية عالميا ومحليا بأهمية الإدارة المستدامة للتربة بالنسبة للأمن الغذائي العالمي، وإذ تحيط علما بالمبادرات المتخذة في إطار الشراكة العالمية من أجل التربة، بما في ذلك الخطوط التوجيهية الطوعية للإدارة المستدامة للتربة،

وإذ تعيد تأكيد حق كل فرد في الحصول على طعام مأمون وكاف ومغذ، بما يتفق مع الحق في الحصول على غذاء كاف والحق الأساسي لكل فرد في أن يكون في مأمن من الجوع، لكي يتمكن من النمو على نحو كامل والحفاظ على قدراته البدنية والعقلية، وإذ تشدد على ضرورة بذل جهود خاصة لتلبية الاحتياجات التغذوية، ولا سيما احتياجات النساء والأطفال والمسنين والشعوب الأصلية والأشخاص ذوي الإعاقة واحتياجات من يعيشون أوضاعا هشة،

وإذ تسلم بأنه يمكن تخفيض وفيات الرضع وصغار الأطفال من خلال تحسين الحالة التغذوية للنساء في سن الإنجاب، ولا سيما أثناء الحمل، وبأن الاقتصار على الرضاعة الطبيعية خلال الأشهر الستة الأولى من الحياة هو الخيار الأمثل لبقاء الطفل وتغذيته وتعزيز الصحة والنمو المعرفي، فضلا عن كونه مبدأ هاما من مبادئ اتباع أنماط غذائية صحية، بوسائل منها مواصلة الرضاعة الطبيعية حتى سن الثانية وما بعدها مصحوبةً بالتغذية التكميلية المناسبة، وإذ تؤكد، أنه على الرغم من التقدم المطرد المحرز

(27) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الوثيقة UNEP/CBD/COP/13/24.

فيما يتعلق بالاقتصار على الرضاعة الطبيعية، إذ بلغت نسبة الرضع المقتصَر في إرضاعهم على الرضاعة الطبيعية ممن تقل أعمارهم عن 6 أشهر في جميع أنحاء العالم 43,8 في المائة في عام 2020، سيلزم بذل جهود هائلة لبلوغ الغايات العالمية المتعلقة بالتغذية الواردة في خطة عام 2030، وأن حتى هذا المؤشر يتطلب تسريع خطى التقدم،

وإذ تحيط علما بالمنشور المعنون *"حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2022: إعادة توجيه سياسات الأغذية والزراعة من أجل أنماط غذائية صحية ميسورة التكلفة"*، الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية وبالمنشور المعنون *"حالة الأغذية والزراعة 2022: الاستفادة من الأتمتة في الزراعة لتحويل النُظم الزراعية والغذائية"* الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة،

وإذ تحيط علما أيضا بالمنشور المعنون "فرصة ببلايين الدولارات: إعادة توجيه الدعم الزراعي لإحداث تحول في المنظومات الغذائية"، الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة،

وإذ لا يزال يساورها بالغ القلق لزيادة عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية المزمن في العالم، وفقا لأحدث تقديرات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية، ولأن ما بين 702 و 828 مليون شخص واجهوا الجوع في عام 2021، وإذ ترى أن العدد قد ارتفع بنحو 150 مليون شخص منذ تفشي جائحة كوفيد-19، مما يعني أن عدد الجوعى قد أضيف إليه حوالي 103 ملايين شخص بين عامي 2019 و 2020 و 46 مليون شخص آخرين في عام 2021، وأن تحديات التغذية العالمية تزداد تعقيدا حيث أن أشكالا متعددة من سوء التغذية، بما في ذلك التقزم والهزال ونقص الوزن ونقص المغذيات الدقيقة وزيادة الوزن والسمنة، قد توجد مجتمعة داخل نفس البلد أو الأسرة المعيشية، حيث بلغ عدد غير القادرين على تحمل تكاليف نمط غذائي صحي في عام 2021 ما يقرب من 3,1 بلايين شخص[28]،

وإذ تلاحظ بقلق بالغ الوقع السلبي الحاد لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على صحة الإنسان وسلامته ورفاهيته وما تعرضت له المجتمعات والاقتصادات من اختلالات شديدة، وما ألحقته الجائحة من دمار بحياة الناس وسبل عيشهم، وأن أشد الفئات فقرا وضعفا هي الأكثر تضررا من آثارها، وإذ تؤكد من جديد الطموح للعودة إلى المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة عن طريق وضع وتنفيذ استراتيجيات للتعافي تتسم بالاستدامة والشمول من أجل التعجيل بالتقدم صوب تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 تنفيذا كاملا والمساعدة على الحد من مخاطر الصدمات والأزمات والجوائح في المستقبل وبناء القدرة على الصمود في وجهها، بسبل من بينها تعزيز النظم الصحية وتوفير التغطية الصحية الشاملة، وإذ تسلم بأن حصول الجميع على نحو منصف وفي الوقت المناسب على اللقاحات ووسائل العلاج والتشخيص المتعلقة بكوفيد-19 التي تكون مأمونة وجيدة وفعالة وميسورة التكلفة هو جزء صميم من التدابير

(28) Food and Agriculture Organization of the United Nations, International Fund for Agricultural Development, United Nations Children's Fund, World Food Programme and World Health Organization, *The State of Food Security and Nutrition in the World 2022: Repurposing Food and Agricultural Policies to Make Healthy Diets More Affordable* (Rome, Food and Agriculture Organization of the United Nations, 2022).

العالمية المتخَذة على أساس الوحدة والتضامن والتعاون المتعدد الأطراف المتجدد والمبدأ القاضي بألا يترك أحد خلف الركب،

وإذ تسلم بأن جائحة كوفيد-19 وآثارها والتدابير الاستثنائية المتخذة للتصدي لها وجهت واحدة من أكثر الضربات تدميرا للأمن الغذائي والتغذية العالميين في الآونة الأخيرة، وأوقعت تأثيرا غير متناسب في النساء والأطفال، وإذ يساورها بالغ القلق إزاء التقييم الذي مفاده أنه الجوع في العالم زاد ارتفاعه في عام 2021، مما يعكس تفاقم أوجه عدم المساواة بين البلدان وداخلها،

وإذ تسلم أيضا بأن الانكماش الاقتصادي، وأوجه عدم المساواة بين الجنسين، والنزاعات، وفقدان التنوع البيولوجي، والجفاف، والآثار السلبية لتغير المناخ، بما في ذلك الظواهر الجوية التي تزداد تواترا وقساوة، هي من بين العوامل الرئيسية التي تسهم في انتكاس التقدم الطويل الأمد الذي أُحرز في مكافحة الجوع على الصعيد العالمي، الأمر الذي يقلّص احتمالات القضاء على الجوع وجميع أشكال سوء التغذية بحلول عام 2030،

وإذ تلاحظ مع القلق ارتفاع أسعار الأغذية والمدخلات الزراعية، بما في ذلك أسعار الأسمدة، وحالات النقص الناجمة عن اضطرابات سلاسل الإمداد، التي تؤثر على غلة المحاصيل وتهدد الإنتاجية والإنتاج الزراعيين في المستقبل، فضلا عن استمرار الأزمة في سلاسل الإمداد وتعطل النقل والشحن، مما يسهم في الارتفاع الحاد لتكاليف الشحن والنقل، الذي يؤثر بوجه خاص على البلدان النامية،

وإذ ترحب بالجهود التي يبذلها الأمين العام والأطراف الأخرى في تنسيق استجابة عالمية شاملة للتخفيف من حدة انعدام الأمن الغذائي العالمي وأثره الإنساني من خلال التنفيذ المتوازي لمبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب[29]، التي أطلقت ونفذت، بدعم من جهات منها تركيا، ومذكرة التفاهم المتعلقة بتيسير التجارة[30]،

وإذ ترحب أيضا بإنشاء فريق الاستجابة للأزمات العالمية المعني بالغذاء والطاقة والتمويل، الذي يرأسه الأمين العام ويعقد جلساته،

وإذ لا يزال يساورها بالغ القلق من استمرار حالة انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية التي تواجه مئات ملايين الناس، ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب وغرب آسيا وفي أجزاء من أمريكا اللاتينية،

وإذ تسلم بضرورة منع تكرار حدوث وفيات نتيجة للمجاعة في المستقبل،

وإذ تعرب عن قلقها إزاء تزايد عدد البالغين الذين يعانون من السمنة في العالم، إذ بلغ معدل انتشار السمنة 13,1 في المائة في عام 2016، ومن أن 38,9 مليون طفل دون سن الخامسة (5,7 في المائة) كانوا يعانون من زيادة الوزن في عام 2021،

وإذ تعرب عن القلق من أن عدد الناس الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الذي يصل إلى مستوى الأزمات أو ما هو أسوأ منها ويحتاجون إلى مساعدة عاجلة يناهز 205 ملايين شخص، وفقا للاستكمال نصف السنوي *للتقرير العالمي عن الأزمات الغذائية لعام 2022*، في 45 بلدا متضررا من

(29) المبادرة المتعلقة بالنقل الآمن للحبوب والمواد الغذائية من الموانئ الأوكرانية.

(30) مذكرة التفاهم بين الاتحاد الروسي والأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن الترويج للمنتجات الغذائية والأسمدة الروسية في السوق العالمية.

النزاعات وغيرها، وأن الأمر يتفاقم بفعل الظواهر المتصلة بالمناخ، والعوامل البيئية، بما في ذلك الكوارث الناجمة عن الأخطار الطبيعية أو التي يتسبب فيها الإنسان، مثل تفشي الجراد، والتقلبات القصوى في أسعار المواد الغذائية،

وإذ تلاحظ أن عددا متزايدا من البلدان، لا سيما في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ، تُدمج الأمن الغذائي والتغذية في سياساتها الزراعية وخططها الاستثمارية، وأنه، نتيجة لذلك، يولى للقضاء على الجوع وتحسين الأمن الغذائي وكفالة التغذية الكافية قدرٌ أكبر من الاهتمام في استراتيجيات التنمية الإقليمية، من قبيل إعلان مالابو الصادر عن الاتحاد الأفريقي بشأن التعجيل بالنمو والتحول الزراعيين من أجل الرخاء المشترك وتحسين سبل المعيشة، واستراتيجية الأمن الغذائي والتغذية الصادرة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وإعلان بيورا بشأن الأمن الغذائي، وإطار البرنامج المتعدد السنوات بشأن الأمن الغذائي وتغير المناخ والإطار الاستراتيجي للتنمية الريفية – الحضرية من أجل تعزيز الأمن الغذائي والنمو النوعي، اللذين اعتمدهما منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، ومبادرة القضاء على الجوع في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بحلول عام 2025، ومبادرة الجماعة الكاريبية "25 بحلول 2025"، التي تسعى إلى خفض فاتورة استيراد الأغذية بنسبة 25 في المائة بحلول عام 2025، واستراتيجية الأمن الغذائي والتغذية لجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، ومبادرة الأمن الغذائي العربي، والمبادرة من أجل تكييف الفلاحة الأفريقية مع تغير المناخ، واستراتيجية الزراعة الذكية مناخيا لمنطقة منظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى (2018-2030)، وكلها استراتيجيات تؤكد على أهمية الاستثمار في الزراعة، وتنويع الإنتاج الغذائي والأنظمة الغذائية، وتوفير التوعية التغذوية الجيدة للمستهلكين، واعتماد تكنولوجيات الاقتصاد في اليد العاملة في إنتاج الأغذية وتصنيعها، وتعزيز حصول المرأة على الدخل، وتعزيز بناء القدرات في تحسين سلامة الأغذية في جميع مراحل السلسلة الغذائية، وإذ تلاحظ أيضا إنشاء المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي التي يوجد مقرها في أستانا،

وإذ تكرر تأكيد الضرورة الملحة لاتخاذ إجراءات لتعزيز الجهود الرامية إلى بناء القدرة على الصمود، لا سيما لأكثر الفئات ضعفا، من خلال الاستثمار في سبل اكتساب القدرة على الصمود في الزراعة والمنظومات والغذائية، بما في ذلك الحد من مخاطر الكوارث، وللتوسع في اتِّباع النهج الاستباقية، ونظم الإنذار والتحرك المبكرين، والتنبؤ، والاستجابات الوقائية والتأهب لحالات الطوارئ، وتحسين التحليلات التنبؤية وتحليلات بيانات المخاطر على مستوى مختلف القطاعات، وتعزيز الرصد المنهجي للمخاطر، والقدرات المتصلة بالإنذار المبكر والتأهب على كل من الصعيد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي، ولتعزيز استراتيجيات التكيف بالتنسيق الوثيق مع إدارة مخاطر الكوارث وتحسين تقييمات المخاطر المشتركة واستراتيجيات إدارة المخاطر، والحد من آثار الكوارث الناجمة عن الأخطار الطبيعة أو التي يتسبب فيها الإنسان وتكلفتها من أجل معالجة الآثار السلبية لتغير المناخ في الأمن الغذائي، لا سيما بالنسبة للنساء والشباب وكبار السن والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والأشخاص ذوي الإعاقة، والأسباب الجذرية الأخرى لانعدام الأمن الغذائي وجميع أشكال سوء التغذية،

وإذ تعرب عن القلق من أن تغير المناخ سيؤثر تأثيرا غير متناسب في الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة، ولا سيما النساء والأطفال، وفي سبل عيشهم، مما سيعرض مئات الملايين من الناس للخطر في نهاية المطاف، ومن أنه، بحلول عام 2050، قد يزداد احتمال التعرّض للجوع والتعرض لسوء التغذية لدى الأطفال بنسبة تصل إلى 20 في المائة بسبب تغير المناخ،

وإذ تكرر تأكيد أهمية تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، والاعتراف بحقوق أصحاب الحيازات الصغيرة، وبخاصة النساء، وحمايتها، وإذ تكرر أيضا تأكيد أهمية القيام، في جملة أمور، بدعم تمكين النساء والشباب وصغار المزارعين في الأرياف والمزارعين الأسريين ومربي الماشية والصيادين والعاملين في قطاع الصيد ليكونوا عناصر حيوية في تعزيز التنمية الزراعية والريفية والأمن الغذائي والتغذية، وإذ تعترف بمساهمتهم الأساسية في الاستدامة البيئية والحفاظ على النظم الزراعية من الناحية الجينية والحفاظ على الإنتاجية في أراضٍ تكون حدية في أغلب الحالات،

وإذ تسلم بأن الثروة الحيوانية تساهم بنسبة 40 في المائة من القيمة العالمية للناتج الزراعي وتدعم سبل المعيشة والأمن الغذائي لما يقرب من 1,3 بليون نسمة، وتقر في هذا الصدد بأن هذا القطاع يتيح فرصا للتنمية الزراعية والقضاء على الفقر وزيادة الأمن الغذائي، ويتيح فرصة التوعية بشأن المناخ،

وإذ تسلم أيضا بأن قطاع مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية يدعم سبل المعيشة لحوالي 600 مليون شخص والأمن الغذائي لـ 3,3 بلايين شخص على الصعيد العالمي، وإذ تسلم في هذا الصدد بأن هذا القطاع يتيح فرصا للقضاء على الفقر مع تحسين صحة الأمهات وتغذية الأطفال ونموهم المعرفي،

وإذ تقر بأن برامج وتدابير الحماية الاجتماعية فعالة في الحد من الفقر والجوع،

وإذ تلاحظ أهمية المبادرات المتخذة في إطار منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك الاحتفال باليوم العالمي للبقول، واليوم العالمي لسمك التونة، ويوم فن الطبخ المستدام، واليوم العالمي للنحل، واليوم العالمي لسلامة الأغذية، ويوم التربة العالمي، واليوم العالمي للأعشاب البحرية، والسنة الدولية للإبليات، واليوم الدولي والسنة الدولية للصحة النباتية، والسنة الدولية للفواكه والخضروات، والسنة الدولية للدُّخن، واليوم الدولي للشاي، واليوم الدولي للتوعية بالفاقد والمُهدَر من الأغذية، والسنة الدولية للتنمية المستدامة للجبال، 2022، والعقد الدولي للعمل، "الماء من أجل التنمية المستدامة"، 2018-2028، وعقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية (2019-2028)، وعقد الأمم المتحدة لإصلاح النظم الإيكولوجية (2021-2030)، التي تهدف جميعها إلى زيادة الوعي العام بالزراعة والأمن الغذائي والفوائد التغذوية ذات الصلة، وفقا لقراري الجمعية العامة 199/53 المؤرخ 15 كانون الأول/ديسمبر 1998 و 185/61 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2006 المتعلقين بإعلان السنوات الدولية وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 67/1980 المؤرخ 25 تموز/يوليه 1980 المتعلق بالسنوات الدولية واحتفالات الذكرى السنوية،

وإذ تسلم بضرورة زيادة الاستثمارات والشراكات العامة والخاصة المسؤولة في قطاع الزراعة، لأغراض منها إيجاد حلول شاملة للجوع ولجميع أشكال سوء التغذية ومكافحتهما والنهوض بالتنمية الريفية والحضرية المستدامة،

وإذ تشير إلى إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030 وإلى مبادئه التوجيهية[31]، وإذ تشير أيضا إلى تشجيعه على إجراء تدريبات منتظمة على التأهب لمخاطر الكوارث ومنعها والتصدي لها والتعافي من آثارها، على الصعيدين الوطني والمحلي، بهدف كفالة التصدي السريع والفعال للكوارث وما يتصل بها من حالات النزوح، بما في ذلك إمكانية الحصول على الإمدادات الأساسية من الأغذية ومواد الإغاثة غير الغذائية، بما يلائم الاحتياجات المحلية،

(31) القرار 283/69، المرفق الثاني.

وإذ تلاحظ أن تقديرات أولية في عام 2011 أفادت بأن ثلث الغذاء المنتج سنويا في العالم للاستهلاك البشري، أي ما يعادل نحو 1,3 بليون طن، يُفقد أو يُهدر، في حين يقدر أن ما يصل إلى 828 مليون شخص يعانون من الجوع في العالم، وأنه من بين الأطفال دون سن الخامسة على الصعيد العالمي في عام 2021، كان ما يقدر بنحو 149 مليون طفل (22 في المائة) يعانون من التقزم، وكان 45,4 مليون (6,7 في المائة) يعانون من الهزال،

وإذ تشير إلى أن أهداف التنمية المستدامة وغاياتها متكاملة وغير قابلة للتجزئة وتحقق التوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، وإذ تسلم بأن بلوغ الهدف 2 والغايات المترابطة لأهداف أخرى سيكون عاملا حاسما في تحقيق أمور شتى منها القضاء على الجوع وجميع أشكال سوء التغذية،

وإذ تكرر تأكيد التعهد بعدم ترك أي أحد خلف الركب، وإذ تعيد تأكيد إدراكها أن كرامة الإنسان أمر أساسي ورغبتها في أن ترى أهداف التنمية المستدامة وغاياتها تتحقق لما فيه منفعة جميع الأمم والشعوب وشرائح المجتمع كافة، وإذ تجدد التزامها ببذل قصاراها للوصول أولا إلى مَن هم أكثر تأخرا عن الركب،

1 - ***تحيط علما*** بتقرير الأمين العام[32]؛

2 - ***تحث*** الدول الأعضاء وجميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة على تشجيع الأخذ بإجراءات جماعية من أجل التصدي للآثار المتعددة والواسعة الانتشار لجائحة كوفيد-19 والنزاعات وتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي على التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية، وتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030[33]؛

3 - ***تدعو*** إلى تنفيذ الالتزامات الطوعية التي تعهد بها كل طرف في مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية لعام 2021، وتحيط علما بتشغيل مركز الأمم المتحدة لتنسيق المنظومات الغذائية، الذي تستضيفه منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة نيابة عن منظومة الأمم المتحدة، وتتطلع إلى لحظة تقييم مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية لعام 2023؛

4 - ***تشدد*** على أهمية التعاون الدولي وتعددية الأطراف والتضامن في التدابير العالمية المتخذة لدعم التعافي من جائحة كوفيد-19، بما في ذلك توفير التغطية الصحية الشاملة، والحماية الاجتماعية، ونقل التكنولوجيا بشروط متفق عليها، وبناء القدرات، والدعم المالي للتنمية الزراعية المستدامة في البلدان النامية بوصفها أداة هامة لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية للجميع؛

5 - ***ترحب*** بقرارها 264/76 المؤرخ 23 أيار/مايو 2022 بشأن حالة الأمن الغذائي العالمي، وتكرر دعوتها المجتمع الدولي إلى أن يقدم دعما عاجلا للبلدان المتضررة من أزمة الأمن الغذائي من خلال اتخاذ إجراءات منسقة، بما في ذلك توفير الإمدادات الغذائية الطارئة، والبرامج الغذائية، والدعم المالي، وزيادة الإنتاج الزراعي وتنويعه، وتشجيع إقامة نظام تجاري عالمي متعدد الأطراف وقائم على القواعد ومفتوح وغير تمييزي ومنصف في إطار منظمة التجارة العالمية؛

6 - ***تهيب*** بالمؤسسات المالية الدولية أن تتوصل إلى حلول عاجلة وميسورة التكلفة وجيدة التوقيت لدعم البلدان النامية، ولا سيما البلدان المثقلة بالديون، في التصدي لأزمة الأمن الغذائي، عن

(32) A/77/241.

(33) القرار 1/70.

طريق تدابير تشمل – دون حصر – تيسير الحصول على تخفيف لأعباء الديون والتمويل الميسر والمنح، حسب الاقتضاء، وتحيط علما مع التقدير بالنافذة المؤقتة لمواجهة صدمة الغذاء التابعة لصندوق النقد الدولي؛

7 - ***تؤكد*** أن الإنتاجَ الزراعي المستدام والأمن الغذائي والتغذية وسلامة الغذاء تمثل عناصر أساسية للقضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، وتدعو إلى بذل المزيد من الجهود من أجل تعزيز قدرات البلدان النامية في مجال الإنتاج الزراعي وإنتاجيتها والأمن الغذائي فيها على نحو مستدام؛

8 - ***تعرب عن القلق*** من أن العالم لا يمضي حاليا في الطريق الصحيح نحو القضاء على الجوع وجميع أشكال سوء التغذية بحلول عام 2030، وأن الموارد الطبيعية الشحيحة التي تدار إدارة غير مستدامة، إلى جانب عدم ضمان وتكافؤ حقوق أصحاب الحيازات الصغيرة، تؤثر تأثيرا شديدا على أولئك الذين يعيشون أوضاعا هشة في المناطق الريفية، وأن الآثار الضارة لتغير المناخ، بما في ذلك الجفاف المستمر والمتكرر، والفيضانات، والظواهر الجوية البالغة الشدة، وتدهور الأراضي، والتحات الساحلي، وتحمض المحيطات، وانكماش الكتل الجليدية الجبلية، وارتفاع مستوى سطح البحار، والتصحر، وكذلك حالات النزاع وما بعد النزاع، تشكل تحديات فيما يتعلق بالأمن الغذائي والتغذية والأمراض غير المعدية المرتبطة بالنظام الغذائي في أماكن كثيرة، مما يحول دون إحراز تقدم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وأن البلدان التي تمر بأزمات ممتدة معرضة لخطر التخلف عن الركب؛

9 - ***تشدد*** على أن هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة ومنسقة على جميع المستويات لاستعادة الزخم وتسريع الجهود الرامية إلى القضاء على الجوع وجميع أشكال سوء التغذية بالتصدي بشكل شامل لأسبابهما وعواقبهما، ولتعزيز تحسين التغذية والزراعة المستدامة والمنظومات الغذائية المستدامة؛

10 - ***تكرر التأكيد*** على أهمية أن تحدد البلدان النامية استراتيجياتها للأمن الغذائي، وعلى أن تحسين الأمن الغذائي والتغذية يشكل تحديا عالميا ومسؤولية من مسؤوليات السياسات الوطنية، وأن أي خطط للتصدي لهذا التحدي في سياق مساعي القضاء على الفقر يتعين وضعها وتصميمها وتَولّي زمام أمرها وتوجيهها وتشكيلها في إطار وطني بالتشاور مع جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين على الصعيد الوطني، حسب الاقتضاء، بوصف ذلك عملية لتحقيق الشمول، وتحث الدول الأعضاء، ولا سيما الدول المتضررة، على إيلاء أولوية عالية للأمن الغذائي والتغذية وسلامة الغذاء وتجسيد ذلك في برامجها وميزانياتها الوطنية؛

11 - ***تشدد*** على ضرورة ضمان الأمن الغذائي والتغذية للجميع، بما في ذلك النساء والأطفال والشباب والمسنون والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والأشخاص ذوو الإعاقة والأشخاص الذين يعيشون أوضاعا هشة، بسبل منها تعزيز السياسات الاقتصادية والاجتماعية من أجل التصدي للأثر السلبي للتباطؤ والانكماش الاقتصادين على الجهود الرامية إلى القضاء على الجوع وجميع أشكال سوء التغذية؛

12 - ***تهيب*** بالمجتمع الدولي أن يواصل دعمه لتنفيذ البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا وإطار النتائج الخاص به، الذي هو جزء لا يتجزأ من ذلك البرنامج ويقدم توجيهات بشأن تخطيط برامج الاستثمار وتنفيذها، وترحب في هذا الصدد بإنشاء مصرف التنمية الأفريقي مرفقا أفريقياً لإنتاج الأغذية في حالات الطوارئ بقيمة 1,5 بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لتعزيز الأمن الغذائي والتغذية والقدرة على الصمود في القارة؛

13 - ***تشجع*** الدول الأعضاء على أن تراعي تماما، لدى وضع سياساتها الوطنية، إعلان روما عن التغذية وإطار العمل، الذي يوفر مجموعة من خيارات السياسة العامة والاستراتيجيات الطوعية لتستخدمها الحكومات، حسب الاقتضاء؛

14 - ***تحث*** على زيادة الالتزام السياسي للدول الأعضاء بالقضاء على الجوع وجميع أشكال سوء التغذية، وتلاحظ، في هذا الصدد، حركة تحسين مستوى التغذية، وتشجع الدول الأعضاء على الانخراط في تلك الحركة على الصعيدين العالمي والقطري لتقليص المستوى المتزايد للجوع وجميع أشكال سوء التغذية في العالم، وعلى وجه الخصوص لدى الأطفال، ولا سيما الأطفال دون سن الثانية، والنساء، ولا سيما الحوامل والمرضعات، والشباب؛

15 - ***تشدد*** على ضرورة التصدي لتقزم الأطفال، الذي لا يزال معدله مرتفعا بشكل غير مقبول، حيث كان نحو 149,2 مليون طفل دون سن الخامسة، أو 22 في المائة من هؤلاء الأطفال، يعانون من التقزم في عام 2020؛

16 - ***تشجع*** الدول الأعضاء على زيادة الاستثمار في وضع وتنفيذ ورصد وتقييم القوانين والسياسات والبرامج الرامية إلى حماية وتعزيز الرضاعة الطبيعية، بما في ذلك التوعية بها ودعمها، بوسائل منها النُهج والتوعية المتعددة القطاعات، وتيسير الرضاعة الطبيعية للأمهات العاملات؛

17 - ***تؤكد*** على الغايات العالمية الست للتغذية التي وضعتها جمعية الصحة العالمية من أجل التصدي لسوء التغذية في العالم بحلول عام 2025 وإطار الرصد المتصل بها؛

18 - ***تحيط علما*** بمؤتمر قمة طوكيو المعني بالتغذية من أجل النمو، الذي عقدته حكومة اليابان يومي 7 و 8 كانون الأول/ديسمبر 2021، وباتفاق طوكيو بشأن التغذية العالمية من أجل النمو، الذي يتضمن 396 التزاما جديدا تعهد بها 181 من الجهات صاحبة المصلحة لمعالجة سوء التغذية بجميع أشكاله؛

19 - ***تشدد*** على ضرورة زيادة الإنتاج الزراعي والإنتاجية الزراعية على نحو مستدام على الصعيد العالمي، وتلاحظ في الوقت نفسه تنوع الظروف والنظم الزراعية، بطرق منها تحسين أداء الأسواق والنظم التجارية والعمل على ضمانه وتعزيز التعاون الدولي، وبخاصة لصالح البلدان النامية، وزيادة الاستثمارات والشراكات العامة والخاصة المسؤولة في مجال الزراعة المستدامة وإدارة الأراضي والتنمية الريفية والتعاون في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار، وتشير إلى أن هذه الاستثمارات والجهود المبذولة من القطاعين العام والخاص لا بد أن يستفيد منها أيضا، حسب الاقتضاء، أصحاب الحيازات الصغيرة المحليون في النظم الملائمة لإدارة المعارف والاتصالات فيما يتعلق بتعزيز الأمن الغذائي وتحسين التغذية والحد من أوجه عدم المساواة؛

20 - ***تسلم*** بضرورة زيادة القدرة على الصمود والإنتاجية ومقومات الاستدامة في الإنتاج الغذائي والإنتاج الزراعي في مواجهة تغير المناخ في سياق ارتفاع الطلب على المحاصيل والغذاء، مع مراعاة أهمية ضمان الأمن الغذائي والقضاء على الجوع، وبتعرض نظم الإنتاج الغذائي بوجه خاص للآثار الضارة لتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي، وتشجع على بذل جهود على جميع الصعد لدعم الممارسات الزراعية المراعية للمناخ، بما في ذلك زراعة الأحراج واستغلالها والزراعة الإيكولوجية والزراعة الحافظة للموارد وخطط إدارة المياه والبذور المقاومة للجفاف والسيول والإدارة المستدامة للثروة الحيوانية، وإنشاء

واجهات بينية تربط بين العلماء وصناع القرار ومنظمي المشاريع وممولي العلم والتكنولوجيا والابتكار وتعزيز هذه الواجهات، وكذلك اتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز قدرة من يعيشون أوضاعا هشة والمنظومات الغذائية على الصمود، الأمر الذي يمكن أيضا أن تترتب عليه آثار إيجابية على نطاق أوسع، مع التشديد على أن التكيف مع تغير المناخ شاغل وهدف رئيسي لجميع المزارعين ومنتجي الأغذية، ولا سيما صغار المنتجين؛

21 - ***تشدد*** على الحاجة الملحة إلى زيادة القدرة على التكيف، وتعزيز القدرة على الصمود، والحد من قابلية التأثر بتغير المناخ، وتحث كذلك الدول الأعضاء على مواصلة المشاركة في عمليات تخطيط التكيف وتنفيذ إجراءات التخفيف؛

22 - ***تدعو*** إلى تعزيز النظم الغذائية والزراعية وتشجيع الممارسات المستدامة في مجال الزراعة وإدارة التربة من أجل تحسين التكيف مع آثار تغير المناخ والقدرة على الصمود في وجهها، بما في ذلك من خلال خدمات النظم الإيكولوجية وحفظ التنوع البيولوجي، وتدعو أيضا إلى إدماج الأهداف المتعلقة بالفقر والجوع والأمن الغذائي والتغذية في الخطط الوطنية للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدته؛

23 - ***تسلم*** بالدور الحاسم الذي يؤديه القطاع الخاص في دعم منظومات غذائية مستدامة وبالإسهام الإيجابي للشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين وتحسين نوعيتها باعتبارها وسيلة لإشراك جميع الجهات الفاعلة الرئيسية، وتشدد على ضرورة بذل مزيد من الجهود لتعزيز الشراكات الاستراتيجية مع القطاع الخاص؛

24 - ***تعيد تأكيد*** ضرورة تشجيع وتعزيز ودعم زراعة مستدامة، بما يشمل المحاصيل والغابات ومصائد الأسماك والمواشي وتربية المائيات، تسهم في تحسين الأمن الغذائي وتمكن من القضاء على الجوع وتساعد على درء سوء التغذية وتتوافر فيها مقومات الاستمرار من الناحية الاقتصادية مع حفظ الأراضي والمياه والموارد الجينية النباتية والحيوانية والتنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية، وتعزيز القدرة على مواجهة تغير المناخ والكوارث الناجمة عن الأخطار الطبيعية أو التي يتسبب فيها الإنسان، وتسلم بضرورة الحفاظ على العمليات الإيكولوجية الطبيعية التي تدعم نظم الإنتاج الغذائي المستدامة والفعالة وتكفل الأمن الغذائي، وتؤكد أهمية تعميم حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام في القطاع الزراعي، وتحيط علما بأهمية نظم التراث الزراعي المهمة عالمياً ومنهاج تعميم التنوع البيولوجي الذي تروج له منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة؛

25 - ***تدعو*** إلى زيادة الطموح والاستعجال في إجراءات حماية حياة حيوانات الخدمة وتعزيز الجهود العالمية لضمان إسهام صحة الحيوان في التصدي للتحديات وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، تمشيا مع قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 1/5 المؤرخ 2 آذار/مارس 2022 المعنون "الصلة بين رعاية الحيوان والبيئة والتنمية المستدامة"[34]، وتشدد على أهمية نهج الصحة الواحدة وغيره من النهج الشاملة التي تحقق فوائد متعددة لصحة ورفاه الناس والحيوانات والنباتات والنظم الإيكولوجية؛

26 - ***تقر*** بأهمية الميكنة الزراعية في النظم الزراعية المستدامة، بما في ذلك القدرة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على الصمود، وبالتالي تنفيذ خطة عام 2030؛

27 - ***تعرب عن القلق*** إزاء مقاومة مضادات الميكروبات، بما في ذلك في قطاع الزراعة، وتشجع في هذا الصدد على تنفيذ خطة عمل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بشأن مقاومة مضادات

(34) UNEP/EA.5/Res.1.

الميكروبات للفترة 2021-2025، التي تدعم قطاعي الأغذية والزراعة في تنفيذ خطة العمل العالمية بشأن مقاومة مضادات الميكروبات[35] التي وضعتها منظمة الصحة العالمية بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والمنظمة العالمية لصحة الحيوان اللتين اعتمدتا الخطة لاحقا، من أجل التقليل إلى أدنى حد من أثر مقاومة مضادات الميكروبات؛

28 - ***تسلم*** بأن للنظم الزراعية والغذائية المستدامة دورا أساسيا في تعزيز الأنظمة الغذائية الصحية وتحسين التغذية والوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها، وترحب بوضع وتنفيذ سياسات وطنية ترمي إلى القضاء على سوء التغذية بجميع أشكاله وتحويل النظم الزراعية والمنظومات الغذائية بحيث تتاح للجميع الأنظمة الغذائية الغنية بالمغذيات، بما فيها الأنظمة الغذائية الصحية التقليدية، مع إعادة التأكيد على وجوب القيام في الوقت نفسه بتعزيز نظم الصحة والمياه والصرف الصحي من أجل القضاء على سوء التغذية؛

29 - ***تدعو*** إلى سد الفجوة بين الجنسين في الحصول على الموارد الإنتاجية في مجال الزراعة، وتلاحظ في الوقت نفسه مع القلق أن الفجوة بين الجنسين لا تزال قائمة فيما يتعلق بكثير من الأصول والمدخلات والخدمات، وتشدد على ضرورة بذل وتعزيز الجهود الرامية إلى تقديم الدعم لتمكين جميع النساء والفتيات، ولا سيما النساء الريفيات، لتلبية الاحتياجات الغذائية والتغذوية لهن ولأسرهن، وكفالة تمتعهن بمستويات معيشة ملائمة وعمل لائق، وضمان صحتهن ورفاههن وسلامتهن الشخصية واستفادتهن بالكامل من الأراضي والموارد الطبيعية وإمكانية حصولهن على قروض ميسورةٍ منخفضة التكلفة وطويلة الأجل ووصولهن إلى الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية، مع مراعاة أن انتشار انعدام الأمن الغذائي يعرّض صحة وحياة النساء والأطفال للمخاطر؛

30 - ***تسلم*** بالدور والإسهام المهمين للنساء الريفيات، بمن فيهن صاحبات الحيازات الصغيرة والمزارعات، ونساء الشعوب الأصلية ونساء المجتمعات المحلية، ومعارفهن التقليدية في تعزيز التنمية الزراعية والريفية وتحسين الأمن الغذائي والقضاء على الفقر في الأرياف، وتشدد في هذا الصدد على أهمية استعراض السياسات والاستراتيجيات الزراعية بما يكفل الاعتراف بالدور الحاسم للمرأة في مجال الأمن الغذائي والتغذية والنظر إليه باعتباره جزءا لا يتجزأ من التدابير القصيرة والطويلة الأجل للتصدي لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية واحتمالات حدوث التقلب المفرط في الأسعار والأزمات الغذائية في البلدان النامية، وكذا الاعتراف بحقوق أصحاب الحيازات الصغيرة في الأراضي، وبخاصة النساء، وحمايتها؛

31 - ***تعيد تأكيد*** الدور البالغ الأهمية للنظم الإيكولوجية البحرية السليمة ومصائد الأسماك المستدامة وتربية المائيات المستدامة في تعزيز الأمن الغذائي وإمكانيات الحصول على الأغذية المأمونة والكافية والمغذية وفي توفير سبل الرزق لملايين الناس، ولا سيما سكان الدول الجزرية الصغيرة النامية، وتشجع في هذا الصدد على التنفيذ الكامل لبرنامج العمل العالمي بشأن الأمن الغذائي والتغذية في الدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي أطلق في 4 تموز/يوليه 2017؛

32 - ***تشجع*** الجهود المبذولة على جميع المستويات لوضع تدابير وبرامج لتوفير الحماية الاجتماعية ولتعزيز هذه التدابير والبرامج، بما في ذلك شبكات الأمان الوطنية وبرامج الحماية الوطنية للمحتاجين وللأشخاص الذين يعيشون أوضاعا هشة، مثل برامج تقديم الأغذية والنقود مقابل العمل وبرامج التحويلات النقدية والقسائم وبرامج التغذية المدرسية وبرامج تغذية الأمهات والأطفال، ***وتنوه*** بتلك الجهود، وتؤكد في هذا الصدد أهمية زيادة الاستثمار وبناء القدرات وتطوير النظم، من خلال مواءمة التدخلات مع

(35) منظمة الصحة العالمية، الوثيقة WHA68/2015/REC/1، المرفق 3.

خطط التصدي الوطنية والإقليمية، والاستفادة الكاملة من الآليات المحلية، بما في ذلك الاحتياطيات المحلية والوطنية والإقليمية؛

33 - ***تشجع*** الدول الأعضاء على تهيئة بيئات تعزز الصحة والتغذية، بما في ذلك من خلال التثقيف في مجال التغذية في المدارس والمؤسسات التعليمية الأخرى، حسب الاقتضاء، وتوسيع نطاق الإجراءات المجتمعية التي تدعم الأطفال والأسر، من خلال النهوض بصحة الأمهات وممارسات تغذية الرضّع الموصى بها مثل الرضاعة الطبيعية؛

34 - ***تظل تشعر ببالغ القلق*** من تكرر حالات انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في مناطق مختلفة من العالم واستمرار تأثيرها سلبا في الصحة والتغذية، وبخاصة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب وغرب آسيا وفي أجزاء من أمريكا اللاتينية، وتؤكد في هذا الصدد الضرورة الملحة لبذل جهود مشتركة على جميع المستويات للتصدي لهذا الوضع بطريقة متسقة وفعالة؛

35 - ***تسلم*** بأهمية دور الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية وصغار المزارعين والمزارعين الأسريين ومربي الماشية وصغار الصيادين والعاملين في قطاع صيد الأسماك ومعارفهم ونظمهم التقليدية للإمداد بالبذور، وكذلك بأهمية دور التكنولوجيات الجديدة في الحفاظ على التنوع البيولوجي والاستفادة منه على نحو مستدام وفي العمل على ضمان الأمن الغذائي وتحسين التغذية؛

36 - ***تشدد*** على أهمية تطوير وتطبيق العلم والتكنولوجيا والابتكار ونظم إدارة المعارف والاتصالات ذات الصلة في ضمان الأمن الغذائي بحلول عام 2030، مع تشجيع التعاون في مجال الابتكار في العلوم والتكنولوجيا الزراعية فيما بين البلدان والحد من الحواجز والقيود التكنولوجية المفروضة على مبادلات التكنولوجيا الفائقة، وتشجع على تطبيق أحدث تكنولوجيا المعلومات مثل الإنترنت والنظم النقالة والأرصاد الجوية والبيانات الضخمة والحوسبة السحابية وأكثرها ملاءمة في النظم الزراعية لدعم جهود أصحاب الحيازات الصغيرة والمزارعين الأسريين لزيادة قدرتهم على التكيف وزيادة إنتاجيتهم وإيراداتهم، وإشراكهم في وضع خطط البحث والابتكار مع الحد من الآثار البيئية السلبية؛

37 - ***تؤكد*** على ضرورة تنشيط قطاع الزراعة وتعزيز التنمية الريفية والسعي إلى كفالة الأمن الغذائي والتغذية، وبخاصة في البلدان النامية، بطريقة مستدامة، مما سيسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتؤكد أهمية اتخاذ الإجراءات اللازمة لتلبية احتياجات المجتمعات المحلية الريفية على نحو أفضل بطرق منها تعزيز إمكانية حصول المنتجين الزراعيين، وبخاصة صغار المنتجين والنساء والشباب والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن ومن يعيشون في أوضاع هشة ومن يعيشون في حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع، على الخدمات الائتمانية وغيرها من الخدمات المالية وتعزيز فرص وصولهم إلى الأسواق وضمان حيازتهم للأراضي وتوفير خدمات الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية والتعليم والتدريب والمعارف لهم وحصولهم على التكنولوجيات الملائمة الميسورة التكلفة لأغراض منها النهوض بالمحاصيل المحلية، وضمان كفاءة الري وإعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة وجمع المياه وتخزينها؛

38 - ***تلاحظ*** الحاجة الملحة إلى معالجة مسألة فاقد الأغذية والهدر الغذائي في جميع مراحل سلسلة الإمداد بالأغذية، وذلك بسبل منها التعاون مع الجهات المعنية صاحبة المصلحة؛

39 - ***تشدد*** على الحاجة إلى تعزيز كفاءة استخدام المياه في الزراعة وفي جميع مراحل إنتاج الأغذية وسلسلة الإمدادات، وتتطلع في هذا الصدد إلى عقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني باستعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ أهداف العقد الدولي للعمل، "الماء من أجل التنمية المستدامة"، 2018-2028؛ في نيويورك في الفترة من 22 إلى 24 آذار/مارس 2023؛

40 - ***تدرك*** أن من المتوقع أن يتضاعف تقريبا عدد السكان الحضريين في العالم بحلول عام 2050، مما يجعل التحضر أحد المحركات الرئيسية للتحول في القرن الحادي والعشرين، ويؤكد الحاجة المتزايدة إلى اتخاذ إجراءات لمكافحة الجوع وسوء التغذية في صفوف فقراء الحضر عن طريق تعزيز إدماج احتياجات الأمن الغذائي والتغذية لسكان المناطق الحضرية، ولا سيما فقراء المناطق الحضرية، في التخطيط الحضري وتخطيط الأراضي، وإنهاء الجوع وسوء التغذية، وتعزيز تنسيق سياسات الأمن الغذائي والزراعة المستدامة عبر المناطق الحضرية وشبه الحضرية والمناطق الريفية من أجل تيسير إنتاج الأغذية وتخزينها ونقلها وتسويقها للمستهلكين بطرق ملائمة وميسورة التكلفة، والحد من ضياع الأغذية ومنع هدرها وإعادة استخدام النفايات الغذائية، وتعزيز تنسيق سياسات الغذاء مع سياسات الطاقة والمياه والصحة والنقل والنفايات وسواها من السياسات في المناطق الحضرية في سبيل زيادة الكفاءة إلى الحد الأقصى وتقليل الهدر إلى الحد الأدنى؛

41 - ***تعيد تأكيد*** ضرورة السعي إلى اتباع نهج شامل ثنائي المسار إزاء الأمن الغذائي والتغذية، يتألف من إجراءات للقيام فورا بالتصدي للجوع ومعالجة النقص في المغذيات الدقيقة بين الفئات الأكثر ضعفا، إلى جانب تنمية الزراعة المستدامة المتوسطة والطويلة الأجل، والأمن الغذائي والتغذية، وبرامج التنمية الريفية للقضاء على الأسباب الجذرية للجوع وجميع أشكال سوء التغذية والفقر، وذلك بسبل منها تنشيط المناطق الريفية لفائدة الشابات والشبان عن طريق إيجاد فرص العمل اللائق للجميع، ومن خلال نظم التثقيف الزراعي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتدريب وتوسيع نطاق البحث والتطوير وتعزيز دور الشباب عن طريق التعليم ومباشرة الأعمال الحرة وفرص الوصول إلى الأسواق والخدمات والتمويل المشترك وبناء القدرات ومنظمات الشباب في المناطق الريفية، وبالإعمال التام للحق في الغذاء الكافي في سياق الأمن الغذائي الوطني؛

42 - ***تعيد أيضا تأكيد*** الحاجة إلى التشجيع على التوسع بقدر كبير في البحوث المتعلقة بالغذاء والتغذية والزراعة، وكذلك التوسع في الخدمات الإرشادية والتدريب والتعليم، وتطوير وتطبيق التكنولوجيات، وفي تمويل هذه الأنشطة، من جميع المصادر، وإلى تحسين الإنتاجية الزراعية والاستدامة الزراعية من أجل تعزيز الزراعة باعتبارها قطاعا رئيسيا، وإلى تعزيز التنمية وبناء القدرة على الصمود بما يساعد في تحسين عملية التعافي عقب الأزمات، بطرق منها تعزيز العمل الذي يقوم به اتحاد المراكز الدولية للبحوث الزراعية بعد إصلاحه، لزيادة أثره في التنمية ودعم نظم البحث الوطنية والجامعات العامة ومؤسسات البحوث، وتشجيع نقل التكنولوجيا بشروط متفق عليها، والتبادل الطوعي للمعارف والممارسات والبحوث من أجل التكيف مع تغير المناخ وتحسين إمكانية الحصول بشكل منصف على نتائج البحوث والتكنولوجيات بشروط متفق عليها على الصعد الوطني والإقليمي والدولي، مع إيلاء الاعتبار الواجب لحفظ الموارد الوراثية واستخدامها المستدام؛

43 - ***تشدد*** على أن إقامة نظام تجاري عالمي متعدد الأطراف ومنفتح وغير تمييزي ومنصف ويستند إلى قواعد أمرٌ من شأنه أن ينهض بالزراعة والتنمية الريفية في البلدان النامية وأن يسهم في ي

تحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية، وتحث على أن تشجع الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية والدولية المشاركة الشاملة للمزارعين والصيادين والعاملين في قطاع صيد الأسماك، لا سيما صغار المزارعين، بمن فيهم النساء، في الأسواق المجتمعية والوطنية والإقليمية والدولية؛

44 - ***تشدد*** على أهمية التصدي للتحديات العالمية القائمة والناشئة، بما في ذلك عن طريق تيسير التجارة الزراعية وتصحيح ومنع القيود والتشوهات التجارية في الأسواق الزراعية العالمية التي لا تتسق مع قواعد منظمة التجارة العالمية، مثل الإفراط في تكديس الأغذية، وتتطلع إلى مواصلة مفاوضات منظمة التجارة العالمية لإصلاح قواعد التجارة الزراعية، بهدف التصدي لهذه التحديات العالمية، حيثما أمكن ذلك، في المؤتمر الوزاري الثالث عشر لمنظمة التجارة العالمية؛

45 - ***تنوه*** بالجهود التي تبذلها الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة التي أعلنت بالفعل التزاماتها إزاء عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية (2016-2025)، وتشجع جميع أصحاب المصلحة المعنيين على تقديم الدعم الفعال لتنفيذ العقد، بما في ذلك عن طريق إعلان الالتزامات وإنشاء شبكات العمل؛

46 - ***تنوه أيضا*** بانطلاق عقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية (2019-2028)، وتشجع في هذا الصدد على التنفيذ الكامل للقرار 239/72، وتحيط علما مع التقدير بخطة العمل العالمية للعقد، التي تدعم وضع وتحسين وتنفيذ سياسات عامة بشأن الزراعة الأسرية، بما في ذلك الخطط الوطنية، حسب الاقتضاء، استنادا إلى الإدارة الشاملة والفعالة والبيانات الآنية وذات الصلة جغرافيا، بحلول عام 2024؛

47 - ***تدعو*** الحكومات إلى تعزيز الجهود الرامية إلى وضع 100 خطة عمل وطنية للزراعة الأسرية بحلول عام 2024 على نحو ما توخته خطة العمل العالمية للعقد، وتشجع الحكومات ومنظمات المزارعين الأسريين وغيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين على المشاركة في العقد، وتهيب بمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية مواصلة قيادة جهود تنفيذ العقد، بالتعاون مع المؤسسات الأخرى ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، بوسائل منها النظر في وضع استراتيجية مشتركة لتعبئة الموارد للتوسع في تنفيذ العقد؛

48 - ***تشدد*** على ضرورة مواصلة تعزيز التعاون والتنسيق بين منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية واللجان الإقليمية وجميع كيانات منظومة الأمم المتحدة المعنية الأخرى وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية والمؤسسات المالية الدولية والمؤسسات التجارية والاقتصادية الدولية، وفقا لولاية كل منها وأولوياتها الإنمائية الوطنية، من أجل زيادة فعاليتها، وضرورة تعزيز التعاون بين هذه المنظمات ومع المنظمات غير الحكومية والقطاعين العام والخاص على دعم وتعزيز الجهود المبذولة من أجل تحقيق التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي والتغذية؛

49 - ***تنوه*** بالإسهام الذي قدمته حتى الآن نظم الإنذار المبكر، وتؤكد ضرورة مواصلة تعزيز موثوقية وتوقيت هذه النظم على الصعد الوطني والإقليمي والدولي، مع التركيز على البلدان القليلة المنعة بوجه خاص في مواجهة صدمات الأسعار وحالات الطوارئ الغذائية؛

50 - ***تعيد تأكيد*** الدور الهام للجنة الأمن الغذائي العالمي وطابعها الشامل للجميع باعتبارها منتدى حكوميا دوليا رئيسيا تلتقي فيه طائفة واسعة من أصحاب المصلحة للعمل سويا من أجل كفالة الأمن

الغذائي والتغذية للجميع، وتشجع البلدان على النهوض باستخدام وتطبيق المبادئ التوجيهية الطوعية بشأن المنظومات الغذائية والتغذية، التي اعتمدتها اللجنة في عام 2021، لدعم التحول نحو المنظومات الغذائية المستدامة التي تسهم في تعزيز الأنماط الغذائية الصحية وتحسين التغذية؛

51 - ***تعيد أيضا تأكيد*** الالتزام الوارد في صميم خطة عام 2030 بعدم ترك أحد خلف الركب والتعهد باتخاذ مزيد من الخطوات الملموسة لدعم الأشخاص الذين يعيشون أوضاعا هشة وأشد البلدان ضعفا والوصول أولا إلى من هم أشد تخلفا عن الركب؛

52 - ***تطلب*** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والسبعين تقريرا عملي المنحى عن تنفيذ هذا القرار، وتقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثامنة والسبعين البند المعنون "التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية".